

# تحرك عاجل

## متظاهر يواجه خطر السجن لعقود بسبب ارتداء قميص

يواجه المتظاهر المُحتجز تعسفاً، محمود حسين، السجن لما يصل إلى 25 عاماً، لمجرد ارتداء قميص يحمل عبارة مُناهضة للتعذيب في يناير/كانون الثاني 2014. وكان قد احتُجز حسين تعسفاً فيما مضى بين يناير/كانون الثاني 2014 ومارس/آذار 2016، على خلفية القضية ذاتها، قبل الإفراج عنه بكفالة مالية. وفي 30 أغسطس/آب 2023، أُعتقل محمود حسين مُجدداً ويجري احتجازه حالياً في سجن بدر 1 إلى حين محاكمته أمام إحدى محاكم الطوارئ بتهم زائفة تتعلق بالإرهاب وتهم أخرى. وتحرمه سلطات السجن من الرعاية الصحية الكافية، ويشمل ذلك منعه من تلقي الأدوية اللازمة لنوبات الهلع، التي أصيب بها بعد تعرضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. يجب الإفراج عنه على الفور وبدون أي شرط أو قيد، إذ أن احتجازه لا يتعلق سوى بممارسة حقوقه الإنسانية.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

النائب العام محمد شوقي عياد

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: +202 2577 4716؛ تويتر: EgyptianPPO@

السيد المستشار،

تحية طيبة وبعد،

أراسلكم للإعراب عن بالغ قلقي بشأن الاحتجاز التعسفي المُطوّل للمتظاهر محمود حسين. وكانت قوات

الأمن قد أوقفته في نقطة تفتيش في 30 أغسطس/آب 2023 بينما كان في طريق عودته من بني سويف

إلى القاهرة، وأخفته قسراً لخمسة أيام في منشآت مختلفة تابعة لقطاع الأمن الوطني. وأُحيل لاحقاً إلى النيابة،

التي أمرت بحبسه الاحتياطي على ذمة المحاكمة بتهم زائفة، وهي الانتماء إلى جماعة إرهابية وحياسة عبوات

ناسفة وعبوات مولوتوف والتحريض على العنف؛ وقد يُحكّم عليه بالسجن لمدة أقصاها 25 عاماً، في حالة

إدانته بهذه التهم. وتأتي هذه التهم على خلفية قضية تعود إلى يناير/كانون الثاني 2014، حينما أُعتقل وكان عمره 18 عامًا لارتداء قميص مكتوب عليه عبارة "وطن بلا تعذيب" وشعار ثورة "25 يناير". وأمضى محمود حسين أكثر من عامين رهن الحبس الاحتياطي التعسفي، قبل الإفراج عنه بكفالة مالية في مارس/آذار 2016، بعد حملات شعبية. وفي 26 فبراير/شباط 2018، أدانته إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ وحكمت عليه غيابيًا بالسجن مدى الحياة، في إطار محاكمة فادحة الجور شابتها مزاعم حول تعرّضه للتعذيب. ونظرًا إلى أن محمود حسين قد حُوكم غيابيًا، تُعاد محاكمته الآن أمام إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ أيضًا بالتهم نفسها، بموجب القانون المصري. وتُعتبر المحاكمات أمام محاكم أمن الدولة طوارئ جائزة بطبيعتها، إذ أنه لا يجوز استئناف أحكامها النهائية، بل تخضع فقط للتصديق من رئيس الجمهورية. ومن المقرر انعقاد الجلسة المقبلة في 23 أبريل/نيسان 2024.

ويجري احتجاز محمود حسين حاليًا في سجن بدر 1، حيث وثقت منظمة العفو الدولية بواعت قلق حيال الظروف القاسية واللاإنسانية لاحتجاز السجناء وحرمانهم من الرعاية الصحية الكافية. وفي 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، خضع محمود حسين لعملية جراحية للناصور الشرجي داخل منشأة طبية في سجن بدر، وتُثار بواعت قلق حيال عدم المتابعة العلاجية بالقدر الكافي اللازم لحالته داخل السجن. ولم تُوفّر له سلطات السجن أي علاج نفسي، وتضمن ذلك منع الأدوية الموصوفة له بسبب نوبات الهلع، التي أُصيب بها خلال سجنه قبلاً، حين تعرّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما شمل ضربه وصعقه بالصدمات الكهربائية.

أحتم على ضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عن محمود حسين، إذ أن احتجازه لا يستند إلا إلى ممارسة حقه في حرية التعبير، وعلى إسقاط جميع التهم الموجهة إليه. وريثما يُفْرَج عنه، يجب السماح له بالاتصال بأسرته ومحاميه على نحو منتظم وتوفير الرعاية الطبية الكافية، بما في ذلك تلقي الرعاية في مستشفيات

خارجية إذا لزم الأمر؛ ويجب أيضًا أن تتوافق ظروف احتجازه مع المعايير الدولية لمعاملة السجناء .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

## معلومات إضافية

اعتقلت قوات الأمن، بدايةً، محمود حسين في 25 يناير/كانون الثاني 2014، حينما كان يبلغ 18 عامًا، في أعقاب التظاهرات التي نُظِّمَت لإحياء الذكرى الثالثة لثورة 25 يناير. فأوقفته قوات الأمن في نقطة تفتيش بحي المرج، شمال القاهرة، حينما كان عائدًا بعد التظاهرات إلى منزله في حافلة، واعتقلته تعسفًا لمجرد ارتدائه قميصًا عليه عبارة "وطن بلا تعذيب" ووشاحًا يحمل شعار "ثورة 25 يناير". ووثقت منظمة العفو الدولية كيف تعرّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي مسؤولي قطاع الأمن الوطني، بعد اعتقاله في 2014، بما تضمن ضربه وصعق يديه وظهره وخصيتيه بالصدمات الكهربائية. ونتيجة لتعرّضه للتعذيب، أُرغم على "الاعتراف" بالانتماء إلى جماعة محظورة وحيارة عبوات مولوتوف وقنابل يدوية والمشاركة في تظاهرات غير مصرّح بها، مع تصوير "اعترافه" بالفيديو. وفي اليوم التالي لـ"اعتراف" محمود حسين المُصوّر بالفيديو، أُقْتيد للاستجواب أمام نيابة أمن الدولة العليا. وقد نفى جميع الاتهامات المنسوبة إليه، قائلاً إنه تعرّض للتعذيب للإدلاء بـ"الاعتراف"، إلا أن وكيل النيابة لم يجله إلى مصلحة الطب الشرعي للفحص ولا أمر بالتحقيق في مزاعم تعرّضه للتعذيب. وظل محمود حسين مُحْتَجَرًا في قسم شرطة المرج لستة أيام، ونُقِل بعد ذلك إلى سجن أبو زعبل، حيثما أُعتدِّي عليه بالضرب لدى وصوله. وفي مايو/أيار 2014، نُقِل إلى سجن استئناف طرة بالقاهرة، حيثما تعرّض أيضًا للضرب مرتين على الأقل. ونُقِل في نهاية المطاف إلى سجن طرة تحقيق في القاهرة. وظل مُحْتَجَرًا قيد الحبس الاحتياطي على ذمة التحقيق في القضية رقم 715 لسنة 2014 في قسم المرج، ثم أُحيل للمحاكمة في 31 يناير/كانون الثاني 2016. وفي

24 مارس/آذار 2016، أُفرج عنه بكفالة قدرها 1,000 جنيه مصري. وقد خُلف ما تعرّض له من تعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة مشكلات صحية مزمنة لديه. فبعد الإفراج عنه من السجن، كان يستخدم محمود حسين عكازًا للمشي وخضع لعمليتين جراحيتين لاستبدال مفاصل في فخذه.

ويجري احتجاز محمود حسين حاليًا في سجن بدر 1، الذي يقع على بُعد 70 كيلومترًا من شمال شرق القاهرة. ووفقًا للأبحاث التي أجرتها منظمة العفو الدولية قبلاً، يشكو السجناء في سجن بدر 1 من الظروف القاسية واللاإنسانية، إذ يُحرّمون عمدًا من الرعاية الصحية ويتعرّضون للبرد الشديد ويخضعون للمراقبة المنتظمة بالكاميرات. ولا يُسمح بتلقي زيارات أسرية إلا كل شهر لمدة 20 دقيقة من وراء حاجز زجاجي يمنع التواصل المباشر والجسدي بين السجناء وذويهم. ويخالف ذلك اللوائح التنظيمية للسجون في مصر التي تنص على إجراء زيارات أسبوعية للمُحتَجَزين قيد الحبس الاحتياطي لمدة لا تقل عن 45 دقيقة.

ويأتي اعتقال محمود حسين مُجددًا في خِصَم موجة من الاعتقالات الجديدة لمنتقدي السلطات وأقارب المُعارضين في الخارج؛ فعلى سبيل المثال، في أغسطس/آب 2023، أُعتُقِلَ والد الصحفي المصري أحمد جمال زيادة، المقيم في بلجيكا، ووالد الناشطة الألمانية المصرية فجر العادلي، المقيمة في ألمانيا. محمود حسين هو أحد آلاف المُحتَجَزين تعسفًا في مصر إما لمجرد ممارسة حقوقهم الإنسانية أو عقب إجراءات قضائية تنتهك حقوق المحاكمة العادلة أو بدون الاستناد إلى أي أسس قانونية. ويتضمن هؤلاء المُحتَجَزون مدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء سياسيين وأعضاء من أحزاب المُعارضة ونقابيين وعمال ومنتظاهرين سلميين وصحفيين ومحامين ومؤثّرين على وسائل التواصل الاجتماعي وأفراد من الأقليات الدينية ومهنيين طبيين. وخلال 2023، أُفرج عن 834 سجينًا لأسباب سياسية، إلا أن السلطات اعتقلت ثلاثة أضعاف هذا العدد. واستجوبت نيابة أمن الدولة العليا ما لا يقل عن 2,504 من منتقدي السلطات أو المُعارضين المُشتَبَه بهم، على خلفية اتهامات بالتورط في ارتكاب جرائم متعلقة بالإرهاب وجرائم إلكترونية وتظاهرات ونشر

"أخبار كاذبة". وعادةً ما يُجدد وكلاء نيابة أمن الدولة العليا والقضاة أوامر الحبس الاحتياطي لآلاف المُحتَجِّزين، بدون أن يُسَمَّح لهم بالطعن ضد قانونية احتجازهم.

وبعد الإفراج عنه من الاحتجاز في 2016، حاول محمود حسين إعادة بناء حياته، وفتح مشروعًا صغيرًا لإنتاج القمصان، وتقدّم مؤخرًا لخطبة صديقه. وخضع أيضًا للعلاج الطبي وكان يتلقى استشارات نفسية.

**لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الإنجليزية**

ويمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

**يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن حتى: 13 مايو/أيار 2024**

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم إذا رغبتُم في إرسال مناقشات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: محمود حسين (صيغ الذكر)**

**رابط التحرك العاجل السابق:**

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/7223/2023/ar>